الثورة
الاربعاء 7 شعبان 1433هـ 27 يونيو 2012م العدد (17389)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

التعليم والاقتصاد..من يقود الآخر ؟؟

أحمد سعيد الحاج

يرى كثير من الاقتصاديين أن القضاء على البطالة في أي مجتمع يعني القضاء على أكثر من ٩٠٪ من مجموع مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويمكن القول بأن القضاء على البطالة سينهي تماما المشكلات العصية التي يعاني منها التعليم في بلادنا . والبطالة في ابسط مفهوم لها تعني عدم توفر فرص عمل أمام أفراد المجتمع ، وبالتالي فإن السبيل الوحيد للقضاء على البطالة هو توفير فرص عمل كافية لجميع العاطلين في المجتمع ، مهما تعددت واختلفت فلسفات ووجهات نظر القائمين على معالجة هذه الظاهرة ، وسبيل توفير فرص عمل حقيقية وكافية في اليمن ، هو تبني الدولة إنشاء مشروعات إنتاجية وزراعية وتجارية وخدمية متنوعة على مستوى كل قرية داخل البلاد.

ولا نبالغ إذا ما ربطنا مستوى تقدم أو تخلف الدولة من الناحية الاقتصادية بمدى قدرة اقتصادها على توفير فرص العمل ، فالدول المتقدمة هي تلك الدول الصناعية المنتجة لفرص عمل حقيقية وكافية لمواطنيها.

ونركز هنا على حقيقية الفرص ، لأن ما قامت به بلادنا مؤخراً من توظيف حوالي أربعين ألفاً من المسجلين للوظيفة العامة في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات قد اوجد فرص عمل وهمية وغير حقيقية وكان قرار توظيفهم سياسيا، لم يخدم الاقتصاد ولم يعالج مشكلة البطالة من قريب ولا من بعيد.. بل زاد الوضع سوءاً في إفساد مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات التعليمية .

فتوفير فرص عمل حقيقية كان سيرفع مستوى جودة العملية التعليمية ، كونها – أي فرص العمل – ستفرض مواصفات ومؤهلات وبرامج تعليمية ذات جودة تتناسب مع طبيعتها. وبالتالي دفع مؤسسات التعليم إلى المنافسة في تطوير كوادرها وتغيير برامجها ومناهجها التعليمية والتدريبية وفقاً لطبيعة فرص العمل الفعلية المتاحة خارج اسوارها.

أي أن الاقتصاد ومن خلال توفير فرص عمل أمام الخريجين هو الذي يفرض على مؤسسات التعليم مواصفات ونوعية برامجها وتخصصاتها ومستوى جودتها بل والطاقة الاستيعابية لها ، أي أن الاقتصاد في الدول المتخلفة اقتصادياً – كاليمن– هو من يقود التعليم وليس العكس.

وتبقى هذه العلاقة بين التعليم والاقتصاد قائمة أيضا في الدول الصناعية والتكنولوجية المتقدمة مع وجود الفارق الجوهري المتمثل بمدى الاهتمام بالبحث العلمي في تلك الدول ، فالتكنولوجيا هي سرعة تطبيق الأفكار والنظريات التي ينتجها البحث العلمي ، ورب تطبيق فكرة واحدة كنظام تشغيل الحاسب الآلي أو إنتاج أجهزة الهاتف المحمول مثلاً قد تخلق ملايين من فرص العمل وبالتالي يصبح التعليم والبحث العلمي هو الذي يقود الاقتصاد في تلك الدول التكنولوجية.

وتأتي المنافسة بين الدول الاقتصادية والتكنولوجية على احتلال المراتب الأولى في النمو الاقتصادي من خلال الجمع بين الأسلوبين، فالصين مثلاً – ورشة العالم اليوم– هي المرشحة في السنوات القليلة القادمة ان تكون الدولة الأولى اقتصادياً مرجعة الولايات المتحدة الامريكية إلى المرتبة الثانية وكذلك الحال بالنسبة للبرازيل التي كسبت بريطانيا واحتلت المرتبة الخامسة بين الدول الأكثر نمواً في العالم ، ولا ننسى ماليزيا التي أصبحت تجربتها الاقتصادية من التجارب الرائدة في المجتمعات الإسلامية إلى جانب التجربه الاقتصادية التركية .

وبالعودة الى الوضع في اليمن فإن المخرج الحقيقي من الوضع الاقتصادي المنهار الذي تعيشه البلاد هو اتباع الأسلوب الأول – أي التركيز على الاقتصاد والتوسع في المنشآت الاقتصادية وتوفير فرص عمل حقيقية وكافية ، ولا يكون ذلك إلا بتبني الدولة عشرات الآلاف من المشاريع الانتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة سنوياً، والتي تركز على التشغيل الكثيف للايدي العاملة والتي لا تحتاج للتكنولوجيا المعقدة ولا لرأسمال كبير، وتتناسب أيضاً مع المستوى المتدني لغالبية مخرجاتنا التعليمية ، إلى جانب التأهيل لمواجهة احتياجات السوق الخليجية ، وتدريب جزء من العاطلين واستيعابهم في المنشآت الاقتصادية الحكومية والخاصة ، ومراجعة وتطوير آليات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة بما يزيد من رفع قدراتها الاستيعابية للبطالة في صفوف مخرجاتنا التعليمية ، وأتوقع إمكانية توفير اكثر من ثلاثمائة ألف فرصة عمل حقيقية سنويا إذا ما قامت الدولة بتنفيذ مثل هذه المعالجات وهي قادرة على ذلك إذا توفرت لديها الإرادة ، ونحسبها قد توفرت بعد ثورة التغيير ..

ahaj@yemen.net.ye

وسائل الإعلام وتحري الحقيقة

د.محمد علي بركات

لا شك أن للإعلام دوراً هاماً وأساسياً في حياة الشعوب ، سواء في كشف الحقائق أو في معالجة العديد من القضايا في مختلف المجالات الحياتية .. وتقتضي الأمانة الإعلامية طرح أو مناقشة القضايا أياً كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها بكل تجرد وموضوعية .. وبما يبصر ذوي الشأن بمكامن الأخطاء والسلبيات في سبيل العمل على معالجتها والحد من استفحالها ، ومعاقبة وتقويم مرتكبيها بالطرق القانونية ..

والصحافي أو الإعلامي الحصيف يفترض دائماً أنه صاحب رسالة وذو قيم نبيلة ، وهو عين الحق بنزاهته وعدله في قول كلمة الحق وفي نقل الحقائق ويسعى باستمرار لتحقيق أهداف سامية .. وهو كذلك الباحث عن الحقيقة والناقل لها ، ومن يعبر عن هموم ومشكلات وقضايا المجتمع ، ونقل الوقائع بمهنية وحيادية .. والساعي إلى حلها من خلال النقد البناء والطرح الموضوعي بوضوح وشفافية .. وأبرز صفاته الأساسية : النزاهة ، ودماثة الأخلاق ، والذكاء ، واللباقة ، وسعة الثقافة ، وحسن التعامل مع محيطه ، والاهتمام بمصالح الآخرين ، وقبل كل ذلك الالتزام بمواثيق شرف المهنة الصحفية والإعلامية ..

كل تلك الصفات الحميدة تجعل من الصحفي أو الإعلامي أحد الشخصيات المؤثرة التي تحظى بمكانة عالية ، وبمركز اجتماعي مرموق ، وأحد قادة الرأي العام الذين يتمتعون باحترام وتقدير كافة الأوساط المجتمعية ..

وكما أن هناك مواقع إعلامية وإخبارية ، وصحفاً وطنية تلتزم غالباً بأخلاقيات المهنة وبالموضوعية ،ويؤدي العاملون بها واجبهم الإعلامي والصحفي بشيء من المهنية وكامل المصداقية .. هنالك بعض المواقع الإخبارية وبعض الصحف الحزبية والأهلية التي تجهل أو تتجاهل المعنى الحقيقي للرسالة الإعلامية السامية بأهدافها النبيلة ،البعيدة عن اعتساف الحقيقة ، وعن الابتزاز والانتهازية .. فأحياناً ما تتبنى تزييف بعض الحقائق ، وقد تتجاهل الحديث عن أحداث بعينها مقابل إبراز الحديث عن أحداث أخرى وفقاً لما تقتضيه المصالح الحزبية أو الذاتية .. بل ويوجد من يحاول تشويه الصورة المشرقة للإعلامي أو الصحفي النزيه سواء كان عاملاً بموقع إخباري أو بصحيفة ما ، وذلك من خلال التجرؤ على ابتزاز بعض رجال الأعمال أو المؤسسات والشركات التجارية .. وتلك – لا شك – ممارسات مشبوهة وغير سوية ..

وهنا نخلص إلى أننا بحاجة إلى إعادة الاعتبار لهذه المهنة الجليلة باعتبارها السلطة الرابعة ، والحد من الكذب والتضليل وإثارة البلبلة من قبل المتاجرين بالكلمة في سبيل الابتزاز وسعياً وراء الشهرة على حساب القيم والمبادئ والأعراف الإعلامية والصحفية ..

وتظل المهنة الإعلامية بمختلف أشكالها من أسمى المهن وأجلها ، ولها مكانة مهمة بين الأمم والشعوب ، حيث تولي العاملين في مجال التعبير عن حال المجتمعات كل الإجلال والتقدير ، كما توليهم الكثير من الاهتمام والعناية .. فيقينها أن لدى تلك الأصوات الشريفة القدرة على الارتقاء بحال هذا المجتمع أو ذاك من خلال الكلمة الحرة الصادقة ، فهي تمثل السيف الصارم الذي يخشاه أصحاب المآرب المشبوهة ، وهذه مسلمة جلية ..

الجانب الآخر من الصورة يؤكد وجود الصحفيين والإعلاميين الذين يحترمون مهنتهم الجليلة ، ذوي النزاهة والمثابرة الذين يقارعون الفساد بمختلف أشكاله، ويدافعون عن الحق والعدل بكل جرأة وإصرار وجدية .. برغم ما يواجهونه من معوقات وصعوبات وأخطار حقيقية .. ويتبوأ أولئك منزلة رفيعة بين كافة أوساط المجتمع ، ويرسمون صورة مشرقة للإعلام والصحافة الوطنية ..

ولتنقية الساحة الإعلامية من الشوائب ، يفترض المبادرة برصد النماذج السيئة من تلك الصحف والمواقع الإخبارية ، وضعاف النفوس ممن يخلون بأخلاقيات المهنة ، وتصدر عنهم تصرفات غير مسئولة لا تمت للمهنة بصلة ، واتخاذ مواقف حاسمة من قبل النقابات المهنية والجهات المعنية ، ضد كل من يشوه ويضعف الدور الفاعل والمؤثر لهذه المهنة الإعلامية الراقية .. وتلك هي القضية .

Drbarakato@gmail.com

«المياه ـ قضية حياة»

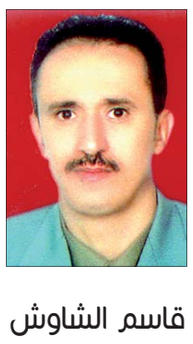

قاسم الشاوش

● قد أفلح وزير المياه والبيئة قولا وتوصيفا لمشكلة تراجع الخدمات الأساسية ومنها المياه حين عزا ذلك التردي في تقديم الخدمات للمواطنين بفساد الإدارة، وكان ذلك التصريح في مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة ٢٦ سبتمبر مطلع العام الجاري وإذا كان الأستاذ خالد رزاز وزير المياه قد شخص العلة وعرف السبب فكان من الواجب وواقع المسئولية التي يتبوأها كوزير أهم قطاع خدمي في البلد أن يبادر ويسارع في إصلاح الإدارة التي بفسادها انعكس سلبا على المجتمع وأصبح المواطنون يتجرعون المر والعلقم جراء تلك الإدارة الفاسدة، فكلنا يعلم أن المياه قضية جوهرية بها نحيا وندوم على الأرض ودونها نهلك إذ لا يمكن للكائنات الحية الاستغناء عن قطرة الماء ، والملفت للنظر أن قطاع المياه أكثر القطاعات الخدمية تكوينا ووجودا وأيضا دعما ماديا ولكنها في الوقت نفسه أدناها فاعلية وخدمة للمجتمع وهذا الترف والتضخم الإداري والجيش الجبار من الموظفين والعاملين في هذا القطاع قل أن يوجد في غيرها من المؤسسات الخدمية الأخرى فهناك وزارة المياه ، ووزارة الزراعة والموارد المائية ، والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي ، والمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي ، والهيئة العامة للموارد المائية ومشاريع وإدارات غيرها مستقلة تندرج تحت مظلة المياه كإدارة مياه حوض صنعاء، وإدارة المياه الجوفية وغيرها الكثير وهناك الدعم المادي لهذا القطاع الحيوي والهام الذي يظهر أن كل ذلك الدعم المحلي والخارجي والقروض والمساعدات الخارجية تصرف في غير مصارفها وتذهب تلك الموارد المالية الضخمة سدى ، وقد تناولت في مقال سابق مشكلة المياه وانعدامها شبه الكلي وما يتجرعه المواطنون من مشقة وعناء جراء البحث الشاق والمضني عن المياه ظناً مني أن المسئولين على تزويد الناس بالمياه داخل العاصمة صنعاء وهي المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي المعنية بذلك لربما يستشعرون معاناة الناس وحجم المسئولية الملقاة على عاتقهم، غير أنهم كخدمتهم تماماً، فهم خارج نطاق الخدمة وقد أحسن الإمام الشافعي قولا في وصف مثل هؤلاء القوم حين شعراً « لقد أسمعت من بالصوت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي « نعول كثيراً على مسئولي الدولة وعلى رأس الجميع فخامة المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أن يولي قطاع المياه اهتمامه الخاص ويسارع بتزويد هذه المؤسسة بدماء جديدة مؤهلة، قادرة على تخفيف معاناة الناس وتزويد المجتمع بالمياه فالناس غير معنيين بالمشاكل والأزمات وليس أقل من حصوله على حقه في توفير المياه ..

قواتنا المسلحة والأمن.. عنوان العزة والكرامة

عبدالسلام الحربي

■ تعددت الملفات والأحداث التي تشغل الرأي العام العالمي من مشكلات اقتصادية وتداعياتها أو بيئية وانعكاساتها على حياة البشرية..إلا أن الربيع العربي وتفتح أزهاره الحمراء القانية جذب وشد الانتباه فتناولته بعض الأقلام بالتحليل والنقد والتقييم وتباينت وجهات النظر حوله، فالبعض لا يزال مندهشاً والآخر منزعجاً ومضطرباً وآخرون في غفلة ،إلا أن الصفة الغالبة أنهم جميعاً استيقظوا على أمر لم يألفه الشارع العربي أو تألفه أسماع الحكام.. لكن من تربع وتصدر في قلب الأحداث هي القوات المسلحة والأمن التي بمواقفها أعادت إلى الساحة الجدل الأزلي المتجدد في حفظ الأمن والاستقرار والمشاركة في صنع القرار السياسي.

● ومن نافل القول أن الوطن اليوم يعيش أرضاً وإنساناً أجواء التغيير المنشود والانتقال السلمي للسلطة في بلادنا الذي أرسى لبناته الأولى ولأول مرة كل اليمنيين في يوم الحادي والعشرين من فبراير الماضي عبر صناديق الاقتراع في عموم محافظات الجمهورية اليمنية لانتخاب الأخ المشير الركن عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة التي من خلالها سيشهد اليمن نقلات نوعية متطورة وتحولات استثنائية في حياة أبناء شعبنا اليمني بعد الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد والعباد وخلفت أضراراً ومآس شديدة كادت أن تقود الوطن إلى حافة الانهيار والحرب الأهلية لولا مشيئة الله عز وجل والحكمة اليمانية التي تعاطى معها كل الأطراف السياسية بحكمة ومسؤولية بالاستجابة لجهود دول مجلس التعاون الخليجي في التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة في الثالث والعشرين نوفمبر الماضي في العاصمة السعودية الرياض التي مثلت المخرج الآمن من دوامة الأزمة وبداية لمؤشرات الانفراج السياسي والأمني والاقتصادي التي كان لأبطال القوات المسلحة والأمن المغاوير الدور الريادي في حفظ الأمن والاستقرار والتصدي لأية محاولات عدوانية من الخارجين عن القانون الذي قدم فيه كل اليمنيين أنموذجاً يمنياً رائعاً يحتذى به أمام العالم أجمع في كيفية التبادل السلمي للسلطة انطلاقا من حرص واستشعار كل أبناء الشعب اليمني بمسؤولياتهم الوطنية والتاريخية في هذا الظرف التاريخي والاستثنائي التي تشهد فيه بلادنا مرحلة انتقالية جديدة.

● أن الدور النضالي والمآثر الخالدة لأبطال قواتنا المسلحة والأمن في مختلف الظروف والمنعطفات التاريخية وأسهامها الفاعل في تحقيق الأمن والاستقرار ووقف كل أعمال العنف والفوضى والتخريب وعودة الحياة اليمنية إلى طبيعتها السابقة والتعامل مع كل الأحوال والظروف بمسؤولية وطنية وحرص وطني، مستوعبة وواضعة نصب عينيها أن تلك المهام والأدوار البطولية تصب في خدمة الوطن والشعب وليس لحزب أو جماعة أو قبيلة بحد ذاتها بقدر ماهي مسؤولية وطنية تحمل على عاتقها مسؤوليات وطنية بحجم وطن الإيمان والحكمة جعلها تحظى باحترام وتقدير كل أبناء شعبنا اليمني بكل قواه وتياراته السياسية والفكرية عرفاناً بأدوارها الوطنية والتاريخية ومواقفها الشجاعة وتضحياتها الجسيمة في كل مواقع الشرف والبطولات من أرض بلادنا الغالية باعتبارها اليوم تمثل مؤسسة الوطن الدفاعية الكبرى وصمام أمان لكيان الدولة ومؤسساتها ومكتسباتها التنموية.

آخر السطور:

● أن الانتصارات العظيمة التي حققها أبطال قواتنا المسلحة والأمن الصناديد وإلى جانبهم اللجان الشعبية في ملاحقة فلول وأوكار العناصر الإرهابية والإجرامية في تنظيم القاعدة وتكبيدها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد وتطهير مدينة جعار وزنجبار بمحافظة أبين من رجسهم يعد انتصاراً للوطن ولكل أبناء شعبنا اليمني العظيم في الداخل والخارج وللقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ المشير الركن عبد ربه منصور هادي –رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.. كما هو –أيضا– يعد انتصاراً بالمقام الأول لكل جندي وصف وضابط في قواتنا المسلحة والأمن البواسل الذين يسطرون انتصاراتهم البطولية بأحرف من نور في سماء محافظة أبين الباسلة وفي كل موقع وسهل وواد وجبل من أرض اليمن السعيد.

فيسبوكيات

facebook

المحروسة محروسة

أحمد عنان

مبروك لمرسي الكرسي، ونتمنى تنفيذ وعوده وأن يكون رئيساً لكل المصريين ويعلم جيداً أننا معه يداً بيد في إصلاح مصر وأننا الرقيب عليه ومعارضوه في حالة انحرافه ولن يكون منفرداً بالسلطة ولن يكون ديكتاتورياً فزمن الفرعنة ولى وانتهى بلا رجعة..

وأقول لكل من أيد شفيق أنتم جميعاً نسيج هذا الوطن لكم الحق في اختيار مرشحكم فكلنا مصريون وهكذا تكون الديمقراطية ومصر فوق الجميع ودائما المحروسة محروسة.

لعبة بجدارة

عبدالسلام محمد

ليس المهم مباركة حزب الحرية والعدالة والإخوان المسلمين فوز مرشحهم الدكتور محمد مرسي لأن التحدي الذي ينتظرهم كبير، لكن الأهم أن نبارك للمجلس العسكري الذي فهم لعبة السياسة واختار أن تكون مصر في كنف خصمه بدلا أن تكون في هاوية الانهيار والأيام الماضية أثبتت أن خصمه الإخوان هم فقط من استطاع أن يلعب معه لعبة بجدارة في حين ضاعت أصوات النخبة التي تتهم الحرية والعدالة بالغرور وسط مستجدات لم ينتبه لها سوى من كانت له رؤية استراتيجية بعيدة.

بعد الحيرة هدى

أحمد عبدالسلام

كل ما حولنا يبشر بالأمل رغم تشاؤم المتشائمين، إنك إذا دخلت على مريض فوجدته تدرج من كلام إلى صمت ومن حركة إلى سكون شعرت بقرب نهايته وعسر شفائه واستفحال دائه، فإذا انعكس الأمر وأخذ يتدرج من صمت إلى كلام ومن همود إلى حركة شعرت بقرب شفائه وتقدمه في طريق الصحة والعافية. ولقد أتى على هذه الأمم الشرقية حين من الدهر جمدت فيه حتى ملها الجمود وسكنت حتى أعياها السكون ولكنها الآن تغلي غليانا بيقظة شاملة في كل مناحي الحياة، وتضطرم اضطراما بالمشاعر الحية القوية والأحاسيس العنيفة. ولولا ثقل القيود من جهة والفوضى في التوجيه من جهة أخرى لكان لهذه اليقظة أروع الآثار، ولن تظل هذه القيود قيودا أبد الدهر فإنما الدهر قلب، وما بين طرفة عين وانتباهتها يغير الله من حال إلى حال، ولن يظل الحائر حائرا، فإن بعد الحيرة هدى وبعد الفوضى استقرار، ولله الأمر من قبل ومن بعد.